



المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة في المغرب

يونيو 2020



المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

ندعو لاستثمار ما توفره الوسائل التكنولوجية الحديثة من إمكانيات لنشر المعلومة القانونية والقضائية، وتبني خيار تعزيز وتعميم لامادية الإجراءات والمساطر القانونية والقضائية، والتقاضي عن بعد، باعتبارها وسائل فعالة تسهم في تحقيق السرعة والنجاعة [...]. مع الحرص على تقعيدها قانونيا، وانخراط كل مكونات منظومة العدالة في ورش التحول الرقمي...



الرسالة الملكية إلى المشاركين في
الدورة الثانية لمؤتمر مراكش الدولي
للعدالة أكتوبر 2019

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

- | | |
|----------------|--------------------------------|
| التشخيص | أولا <input type="checkbox"/> |
| المقاربة | ثانيا <input type="checkbox"/> |
| 5 مرجعيات | ثالثا <input type="checkbox"/> |
| 3 أهداف | رابعا <input type="checkbox"/> |
| 4 مجالات | خامسا <input type="checkbox"/> |
| 6 برامج | سادسا <input type="checkbox"/> |
| 22 مشروعا | سابعا <input type="checkbox"/> |
| 8 دعائم | ثامنا <input type="checkbox"/> |
| آليات الحكامة | تاسعا <input type="checkbox"/> |
| حقيبة المشاريع | عاشرا <input type="checkbox"/> |

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

هذا المخطط التوجيهي ليس فقط تخطيطا استراتيجيا
أو وثيقة مرجعية، بل هو أداة للقيادة وملاءمة
سيرورة التحويل، فانطلاقا من أهداف استراتيجية
محددة وتشخيص دقيق لواقع رقمنة منظومة
العدالة، يمكن برمجة مخطط تحويلي على مدى
خمس سنوات، كما يمكن تحديد وتجويد وبرمجة
المشاريع اللازمة لتحقيق هذا التحول الرقمي



أولاً: التشخيص



المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

نقاط القوة

- وسائل معلوماتية معقدة في المحاكم
- تجارب خدمتية مرقمنة واعدة
- تطبيقات برمجية متوفرة
- تفاعل ايجابي للمستخدمين
- موارد بشرية كفؤة

نقاط الضعف

- غياب رؤية شاملة للتحول الرقمي
- غياب الإطار القانوني والتنظيمي
- ضعف انخراط بعض الفاعلين
- عدم جاهزية بعض المساطر للتحول الرقمي
- هيكلية إدارية غير ملائمة

التشخيص

الفرص

- العناية الملكية السامية
- نجاح التجربة في ظل حالة الطوارئ الصحية
- تزايد الطلب الاجتماعي على الرقمنة

المخاطر

- بطء مسطرة التشريع
- ضعف استيعاب إيجابيات التحول الرقمي
- صعوبة تعبئة الموارد المالية

ثانياً: المقاربة



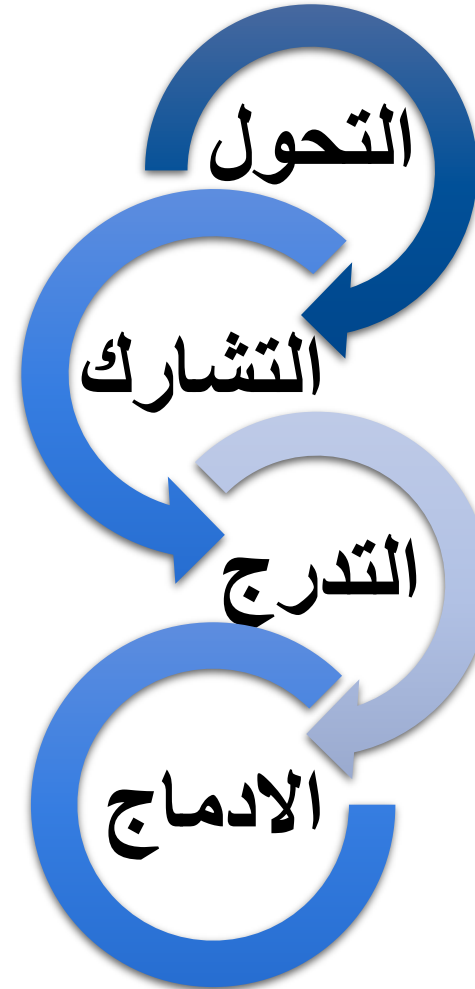
مقاربة تحويلية تشاركية مندمجة ومتدرجة



إشراك وانخراط كل
مكونات العدالة في ورش
التحول الرقمي



إدماج كل المهن
والخدمات و الإجراءات
المرتبطة بالعدالة في
منظومة رقمية موحدة

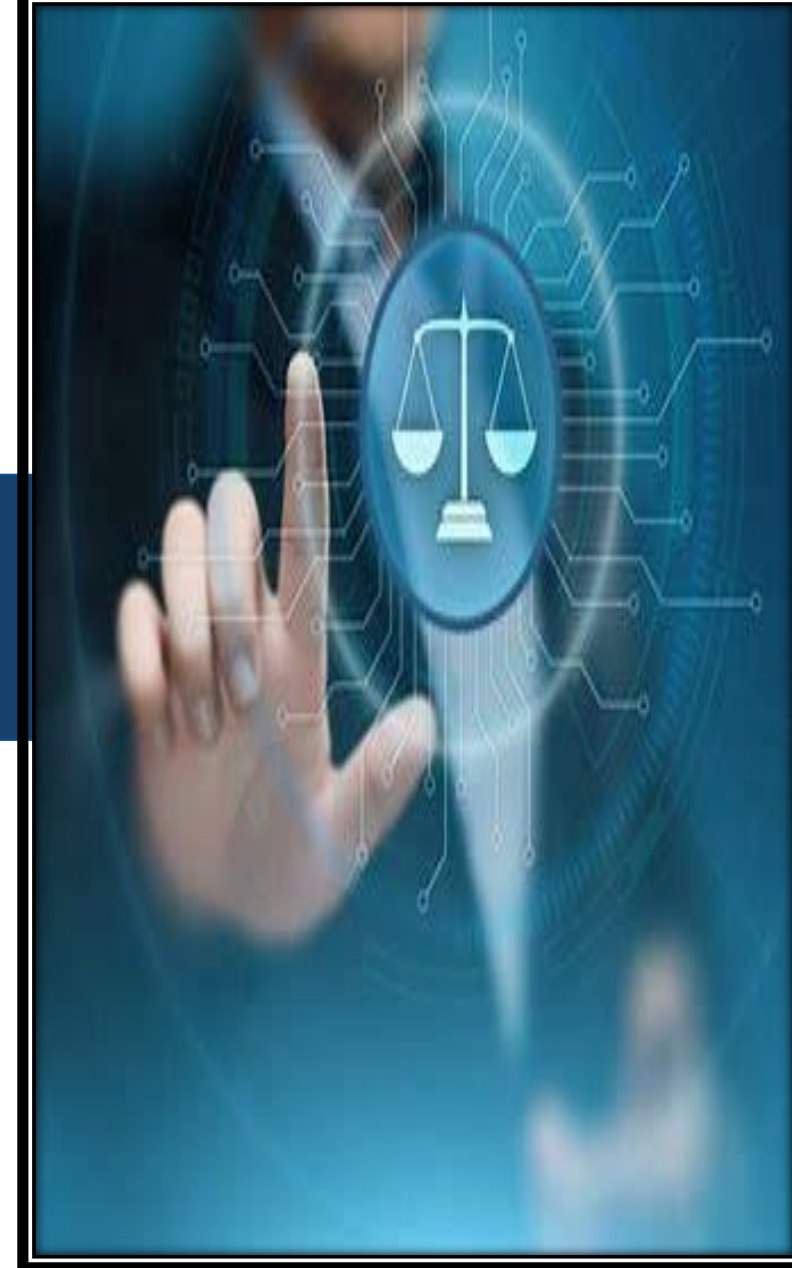


تحويل الدعامات
الورقية الى دعامات
الالكترونية وتقديم خدمات
العدالة عن بعد



تهيئ المناخ الملائم
لتحقيق التراكم و
تيسير الإنجاز عبر
مراحل

ثالثاً: 5 مرجعيات



المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

مرجعيات التحول الرقمي للعدالة

مبادئ دستورية



توجيهات ملكية



التزامات حكومية

مقتضيات إصلاح الإدارة

توصيات إصلاح العدالة

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

المبادئ الدستورية للتحول الرقمي للعدالة

الفصل 154

يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنين والمواطنات في الولوج إليها، وإنصاف في تغطية التراب الوطني، واستمرارية في أداء الخدمات .
تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور .



الفصل 120:

لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وفي حكم يصدر داخل أجل معقول

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

التوجيهات الملكية للتحول الرقمي للعدالة

الملتقى الوطني
للوظيفة العمومية
بالصخيرات
27 فبراير 2018



افتتاح السنة
القضائية بأكادير
29 يناير 2003

اعتماد التكنولوجيا الحديثة للارتقاء
بالعمل الإداري والتوجه نحو تعميم
الإدارة الرقمية، وتوفير الخدمات عن
بعد، والولوج المشترك للمعلومات
من طرف مختلف القطاعات.

تجسيدا لنهجنا الراسخ للنهوض
بالاستثمار، وتفعيلا لما ورد في رسالتنا
الموجهة في هذا الشأن، فإننا ندعو
حكومتنا إلى مواصلة الجهود، لعصرنة
القضاء، بعقلنة العمل، وتبسيط المساطر،
وتعميم المعلومات

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

التوجيهات الملكية للتحول الرقمي للعدالة

المؤتمر
الدولي للعدالة
بمراكش
2019



المؤتمر
الدولي للعدالة
بمراكش
2018

ندعو لاستثمار ما توفره الوسائل التكنولوجية الحديثة من إمكانيات لنشر المعلومة القانونية والقضائية، وتبني خيار تعزيز وتعميم لامادية الإجراءات والمساطر القانونية والقضائية، والتقاضي عن بعد، باعتبارها وسائل فعالة تسهم في تحقيق السرعة والنجاعة، [...]، مع الحرص على تقعيدها قانونيا، وانخراط كل مكونات منظومة العدالة في ورش التحول الرقمي

تسهيل ولوج أبواب القانون والعدالة، عبر تحديث التشريعات لتواكب مستجدات العصر [...] وتيسير البت داخل أجل معقول، وضمان الأمن القضائي اللازم لتحسين مناخ الأعمال [...] فضلا عن دعم فعالية وشفافية الإدارة القضائية، باستثمار ما تتيحه تكنولوجيا المعلومات

التزامات حكومية بخصوص التحول الرقمي

تحديث الإدارة القضائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وتسهيل الولوج إليها والارتقاء بفعالية الأداء القضائي في أفق تحقيق المحكمة الرقمية

تبسيط المساطر والإجراءات القضائية وتوحيدها بما يساهم في تقليص الآجال وتسريع إجراءات البت في القضايا

المساهمة في تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴻⴷⴰⵢⴻ



رئيس الحكومة
ⵏⵓⵎⵎⵓⵏ ⵏ ⵍⴻⴷⴰⵢⴻ

البرنامج الحكومي

ⵏⵓⵎⵎⵓⵏ ⵏ ⵍⴻⴷⴰⵢⴻ

تصديقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور

الولاية التشريعية 2016 – 2021

رجب 1438 – أبريل 2017

توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة

ضمان نجاعة آليات العدالة الجنائية:

90. حوسبة محاضر الضابطة القضائية لضمان معالجتها الحينية في إطار التواصل الرقمي مع النيابة العامة
91. اعتماد وسائل الاتصال عن بعد في تنفيذ الإنابات القضائية والاستماع إلى الشهود.

البت في القضايا وتنفيذ الأحكام داخل آجال معقولة:

116. اعتماد الإدارة الإلكترونية للقضايا لتسريع الإجراءات والمساطر القضائية؛
123. اعتماد وسائل الاتصال الحديثة لضبط وتسريع إجراءات التبليغ.

المملكة المغربية



الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة

ميثاق

إصلاح منظومة العدالة

توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة

- إرساء مقومات المحكمة الرقمية:
187. إعداد مخطط مديري لإرساء مقومات المحكمة الرقمية؛
188. تعديل المقتضيات القانونية بما يسمح باستعمال التكنولوجيا الحديثة،
189. اعتماد التوقيع الإلكتروني
190. اعتماد الأداء الإلكتروني.

المملكة المغربية



الهيئة العليا للحوار الوصفي حول إصلاح منظومة العدالة

ميثاق

إصلاح منظومة العدالة

مقتضيات إصلاح الإدارة

المادة 4 (7)

الحرص على التحسين المستمر لجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، لاسيما من خلال العمل على تسريع وتيرة الأداء والرفع من فعالية معالجة الطلبات ورقمنة المساطر والإجراءات الإدارية واستخدام التقنيات المبتكرة في مجال نظم المعلومات والتواصل.

المادة 25

يجب على الإدارات أن تقوم برقمنة المساطر والإجراءات المتعلقة بمعالجة وتسليم القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاصها وتلك المتعلقة بأداء المصاريف الإدارية ذات الصلة، وذلك في أجل أقصاه خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

مقتضيات إصلاح الإدارة

المادة 27

يجب على المرافق العمومية العمل على تبسيط مساطرها وإجراءاتها الإدارية ورقمنتها، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، لا سيما فيما يتعلق بتلقي طلبات المرتفقين ومعالجتها وتقديم الخدمات موضوع هذه الطلبات.

المادة 28

تعمل المرافق العمومية على تطوير الخدمات التي تقدمها لمرتفقيها من خلال:

...

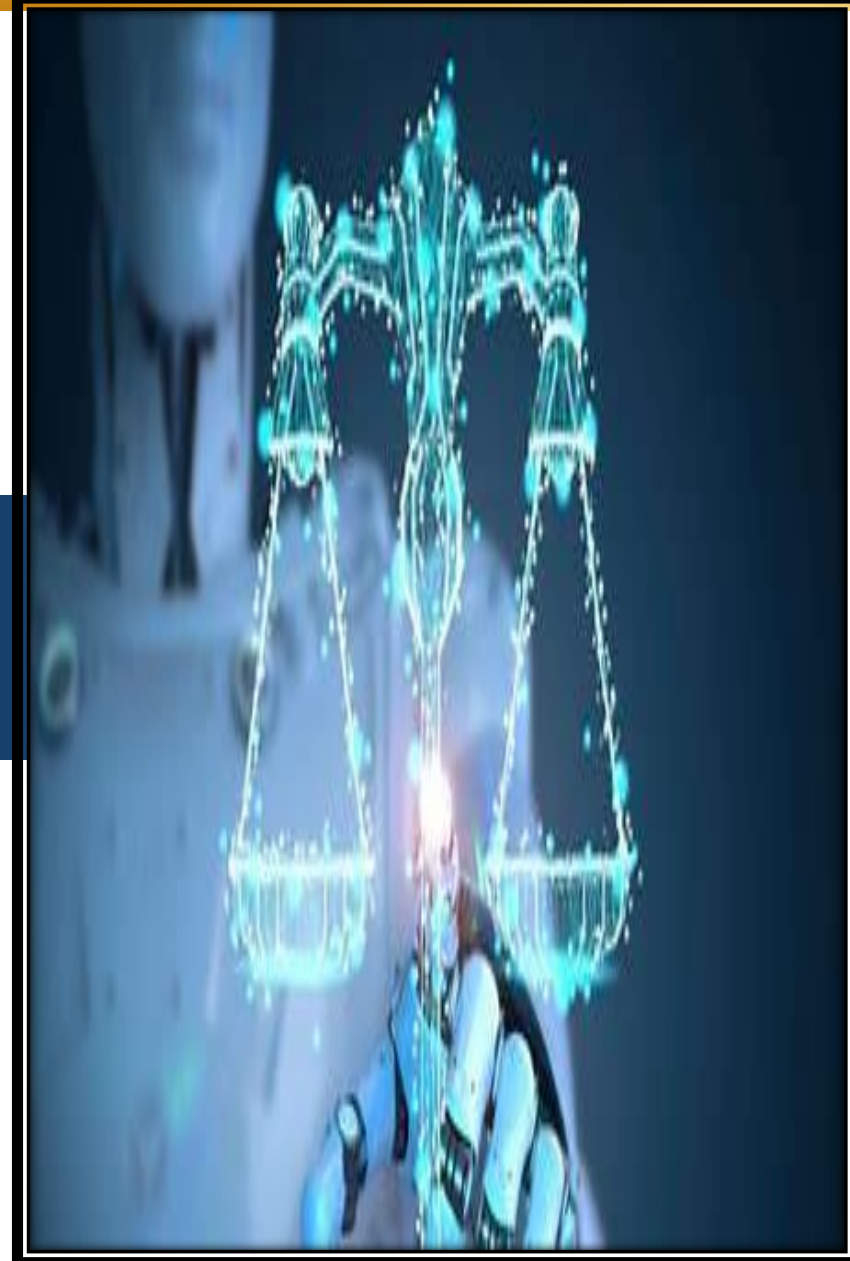
- توفير الخدمات وتوسيع وتنويع أساليب تقديمها، لا سيما باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.



مشروع قانون
54.19 بمثابة ميثاق
المرافق العمومية

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

رابعاً: 3 أهداف



3 أهداف استراتيجية للتحويل الرقمي للعدالة

منظومة عدالة ميسرة
فعالة، شفافة ومنفتحة

مرفق قضائي يحمي
حقوق المتقاضين
ويضع المرتفقين في
صلب مهمته

محكمة ذكية تجعل
الذكاء الاصطناعي في
خدمة الأمن القضائي

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

الهدف الاستراتيجي الأول: منظومة عدالة ميسرة، فعالة، شفافة ومنفتحة

من خلال خدمة متواصلة ومستمرة للمرتفق، وتمكين المتقاضى من تتبع مسار الإجراءات ومآلات التنفيذ المتعلقة بقضاياها مجاناً دون المساس بالمعطيات ذات الطابع الشخصي

ميسرة

من خلال منظومة عدالة رقمية احترافية تجمع بين السلاسة في الولوج إلى العدالة والبساطة في تصريف إجراءاتها

فعالة

من خلال خلق بيئة عدلية معلوماتية تكون فيها الإجراءات والمساطر المتعلقة بالعدالة متاحة وفي متناول كل الأطراف ومفهومة بما يكفي لضمان حقوقهم على قدم المساواة مع خصومهم أو مع الأغيار

شفافة

من خلال تيسير قنوات الحصول على المعلومة القانونية والقضائية، مع تطوير منظومة تلقي وتتبع ومعالجة ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم، وإرساء ركائز إعلام قضائي متخصص

منفتحة

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

الهدف الاستراتيجي الثاني: مرفق قضائي يحمي حقوق المتقاضين ويضع المرتفقين في صلب مهمته

المساواة بين جميع المرتفقين المتوفرين على نفس الشروط، دون أي تمييز بينهم لأي سبب.

المساواة

من خلال تغطية شاملة للتراب الوطني عبر إمكانية التواصل مع المرفق القضائي من كل مكان.

الإنصاف

تكريس حقوق الدفاع من خلال ضمان التواصل مع مؤسسة الدفاع بطريقة سلسة وسريعة تمكن من الرفع من جودة خدمات الدفاع.

حقوق
الدفاع

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

الهدف الاستراتيجي الثالث: محكمة ذكية تجعل الذكاء الاصطناعي في خدمة الأمن القضائي

تساعد التكنولوجيا الحديثة من تكريس الأمن القانوني والقضائي من خلال توفير قاعدة بيانات سهلة الاستغلال للاجتهادات القضائية ومختلف النصوص التشريعية.

الأمن
القانوني

تمكن الآليات الحديثة للمحكمة الرقمية من توفير كافة المعطيات المرتبطة بملف معين للمساعدة على اتخاذ القرار الصائب.

المساعدة
على اتخاذ
القرار

تمكن التكنولوجيات الحديثة من تسريع العملية القضائية خاصة بالنسبة للملفات المماثلة مع إمكانية الحرص على أفراد الملفات التي تعرف خصوصيات معينة.

تسريع
العملية
القضائية

خامسا: 4 مجالات



تحويل رقمي في 4 مجالات

1- تسهيل الوصول للعدالة

2- تبسيط الإجراءات
والمساطر

مجالات التحويل
الرقمي للعدالة

3- التقاضي عن بعد

4- نشر المعلومة القانونية
والقضائية

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

خامسا: مجالات التحول الرقمي للعدالة

1. تسهيل الوصول إلى العدالة

إنّ المدخل الأساس لإنجاح مخطّط التحوّل الرقمي يتمثّل في سهولة الوصول إلى العدالة من قِبَل طالبي الخدمات القضائية، من مهنيين ومتقاضين وعموم المواطنين، الشيء الذي يتأتى من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير، على رأسها اعتماد منصات إلكترونية واضحة وسلسة وموجّهة بشكل دقيق، يسهل التمييز فيها بين ما كان موجّها لفتات بعينها وبين ما كان متعلقا بخدمات قضائية أو شبه قضائية أو إدارية.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

خامسا: مجالات التحويل الرقمي للعدالة

2. تبسيط الإجراءات والمساطر

إذا كانت رقمنة الإجراءات والمساطر أمرا لا مئاص منه في سياق مخطط التحوّل الرقمي، فإنّ تبسيطها كفيل بتحقيق مستويات متقدمة من النجاعة وحسن تدبير الزمن الإجرائي، خاصّة أنّ الانتقال من التدبير المادي للملفات القضائية إلى التدبير اللامادي لها، مع مواكبة ذلك بالنصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة له، من شأنه أن يؤثر إيجابا على عمليّة التقاضي برمتها، ولا يخفى أنّ هذا المجال بالذات، يتطلب تدخّلا تشريعيًا مركّبًا، فمن جهة أولى، لابد من رصد الإجراءات والمساطر التي تكتسي نوعا من التعقيد إن على مستوى الصيغة أو على مستوى التنزيل، ومن جهة ثانية يجب إيجاد مقترحات رقمية بتبسيطها ورفع ما يترتب عنها من عراقيل أو صعوبات، ومن جهة ثالثة، إضفاء الصبغة القانونية على الإجراءات في صيغتها المبسّطة أخذا بعين الاعتبار مستواه اللامادي في إطار التحوّل الرقمي للعدالة.

خامسا: مجالات التحويل الرقمي للعدالة

3. التقاضي عن بُعد

إنّ التقاضي عن بُعد، هو المحور الأساس الذي تتعلّق به جلّ جوانب التحوّل الرقمي للعدالة، خاصة ما تعلّق منه بإعداد البنية التحتية القانونية الضرورية لعقد الجلسات الإلكترونية، ولإسيما المحضر الإلكتروني مع التوسع في مفهومه ليشمل التسجيلات بالصوت والصورة فضلا عما يحرره كاتب الضبط إلكترونيا، والتوقيع الإلكتروني الذي يُضفي الحجية على الوثائق المحمّلة على دعائم إلكترونية، وكل مقوّمات التقاضي التي لا تختلف عن نظيرتها التقليدية إلا اختلافا شكليا.

خامسا: مجالات التحول الرقمي للعدالة

4. نشر المعلومة القانونية والقضائية

يعتبر نشر المعلومة القانونية والقضائية من المجالات التي يستطيع مخطط التحول الرقمي أن يُقدّم فيها مستوى لا يمكن أن تُضاهى من قبل الآليات التقليدية في الحصول على هذا النوع من المعلومة، سواء على مستوى السرعة في الوصول إلى المعلومة المطلوبة أو الدقة في ترتيبها وتصنيفها أو القدرة على استرجاعها متى لزم الأمر، وأيضا على مستوى الكم الهائل من المعطيات القانونية والقضائية التي يمكن تخزينها أو تحميلها أو إرسالها أو البحث فيها واستثمارها.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

سادسا: 6 برامج للتحويل الرقمي للعدالة



المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

5مشاريع

1. البوابة المندمجة للولوج إلى العدالة

4مشاريع

2. تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق

3مشاريع

3. التدبير اللامادي للملف القضائي

5مشاريع

4. اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات

3مشاريع

5. رقمنة المقررات القضائية وتنفيذها

2مشاريع

6. نشر المعلومة القانونية والقضائية

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

البرنامج الأول: البوابة المندمجة للولوج إلى العدالة في المغرب

الأهداف:

- التجسيد الإلكتروني للمنظومة الموحدة بكل مكوناتها والمتدخلين في تدبيرها وطلبي خدماتها؛
- استفادة المحامي والمفوض القضائي والعدل والخبير القضائي وغيرهم من مساعدي القضاء أو طالبي خدماته من سلسلة الإلكترونية وانسيابية الإجراءات اللامادية، في احترام تام للنصوص القانونية الجاري بها العمل؛
- ولوج المواطن إلى العدالة والاستفادة من كل الخدمات المرفقية، سواء كانت ذات طبيعة قضائية أو قانونية أو إدارية أو ما يتعلق بالسجل التجاري.



1. المرجع الوطني الإلكتروني لمنتسبي العدالة

2. الفضاءات الافتراضية لمنتسبي العدالة

3. فضاء المواطن

4. فضاء الشكايات

5. السجل التجاري

مشاريع
البرنامج الأول

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الثاني: تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق

الأهداف:

- التبادل السلس للمعطيات والوثائق والتتبع الدقيق لكل المساطر والإجراءات؛
- توفير الجهود المبذولة في التواصل المباشر وفي تدبير الوثائق الورقية وما تستلزمه من إمكانيات مادية وبشرية كبيرة بتوفير أجهزة لتخزين الوثائق ذات سعة هائلة ومؤمنة بحماية تقنية عالية؛
- استثمار أمثل للموقع القانوني الذي بات يحظى به التوقيع الإلكتروني وكل الوثائق المحمولة على دعائم إلكترونية؛
- تقليص العمر الافتراضي للقضايا، لاسيما مع تفعيل التبليغ الإلكتروني.



6. الأرشفة الإلكترونية للوثائق

7. التوقيع الإلكتروني

8. الأداء الإلكتروني

9. التبليغ الإلكتروني

مشاريع
البرنامج الثاني

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الثالث: التدبير اللامادي للملف القضائي

الأهداف:

- التجسيد اللامادي للملفات القضائية، أخذا بعين الاعتبار تعدد أنواعه ودرجاته؛
- التجسيد اللامادي لملفات النيابة العامة، سواء في علاقتها مع الضابطة القضائية، أو ما تعلق منها بجوانب تدخلها بالقضايا المدنية بشكل عام والأسرية بشكل خاص، أو ما تعلق بأدوارها الرئيسية في القضايا الجنحية والجنائية؛
- التجسيد اللامادي لملفات الدفاع في كل مراحلها، مستوعبا كل ما كان ذا صلة بالأدوار المنوطة بالدفاع في علاقتها بالمرفق القضائي.



10. الرقم الوطني الإلكتروني للملفات القضائية

11. ملف النيابة العامة الإلكتروني

12. ملف قضاء الحكم الإلكتروني

مشاريع
البرنامج الثالث

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الرابع: اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات

الأهداف:

- إحداث مكاتب افتراضية للفاعلين الداخليين بالمحكمة سواء تعلق الأمر بالقضاة أو النواب أو كتاب الضبط؛
- الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة في مجال الاعلام والتواصل من إمكانيات لتحقيق التقاضي عن بعد لما له من مزايا وحسنات؛
- إضفاء الصبغة القانونية على أشكال متعددة من المحاضر، سواء ما اقتصر منها على ما يحرر على دعامة إلكترونية، أو ما كان ناقلا لأطوار الجلسات بالصوت والصورة، أخذا بعين الاعتبار إمكانية الاستماع عن بُعد لأي طرف قررت المحكمة الاستماع إليه عن بُعد.



13. المكتب الافتراضي للقاضي

14. المكتب الافتراضي للنياحة العامة

15. المكتب الافتراضي لكتابة الضبط

16. الجلسات عن بعد

17. محاضر الجلسات

مشاريع
البرنامج الرابع

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الخامس: رقمنة المقررات القضائية وتنفيذها

الأهداف:

- انتقال منظومة العدالة إلى مرحلة متقدمة على مستوى تتبّع تنفيذ المقررات القضائية، سواء في المادة المدنية أو الأسرية أو التجارية أو الإدارية؛
- التجسيد اللامادي لآليات تتبّع تنفيذ المقررات القضائية الزجرية مع مراعاة خصوصية تنفيذ العقوبة المحكوم بها، سواء كانت غرامات أو إدانات نقدية يلزم تحصيلها، أو كانت عقوبات سالبة للحرية نافذة أو موقوفة التنفيذ؛
- توفير بنية تحتية إلكترونية تخوّل لكلّ من يعنيه الأمر قانوناً تتبّع أو مراقبة التنزيل السليم للإجراءات والمساطر على مستوى التنفيذ، أو فقط معرفة ملها من طرف المعنيين بها.



18. ملف التنفيذ الإلكتروني

19. ملف التنفيذ الإلكتروني لتحصيل الغرامات والادانات النقدية

20. ملف التنفيذ الإلكتروني للأحكام السالبة للحرية

مشاريع البرنامج
الخامس

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج السادس: نشر المعلومة

الأهداف:

- تخزين المعطيات القانونية والقضائية التي يمكن تحميلها أو إرسالها أو البحث فيها واستثمارها؛
- الحصول على المعلومة القانونية والقضائية المطلوبة بتقنيات تفوق الآليات التقليدية في الحصول عليها سواء على مستوى السرعة في الوصول إلى المعلومة المطلوبة أو الدقة في ترتيبها وتصنيفها أو القدرة على استرجاعها متى لزم الأمر.



21. منصة نشر القوانين والمقررات القضائية

22. المنصة المساعدة على اتخاذ القرار

مشاريع البرنامج
السادس

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

سابعاً: 22 مشروعاً للتحول الرقمي للعدالة



المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

المجال الأول: تسهيل الوصول إلى العدالة



البرنامج 1: البوابة المندمجة للوصول إلى العدالة

5 مشاريع

فضاء السجل
التجاري

فضاء الشكايات

الفضاء الافتراضي
للمواطن

الفضاءات
الافتراضي
لمنتسبي
العدالة

المرجع الوطني
الإلكتروني
لمنتسبي العدالة

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الأول: مشاريع البوابة المندمجة للولوج إلى العدالة في المغرب

1. المرجع الوطني الإلكتروني لمنتسبي العدالة

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021	<ul style="list-style-type: none">التشريعالتجهيزالامن	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلنقابات الفئات المهنية المعنية	<ul style="list-style-type: none">ضبط وإحصاء مختلف منتسبي العدالة من حيث الانتقالات- الإغفاءات- الإحالة على التقاعدتحيين قاعدة البيانات لمختلف المنتسبين باستغلال آليات التكنولوجيات الحديثة	<ul style="list-style-type: none">مشروع متكامل لتجميع قاعدة بيانات مجموع منتسبي العدالة وتحيينها، واستغلالها في عمليات التواصل الإلكتروني مع الإدارة القضائية، وكذا ضبط الموارد البشرية، وتدبير الخاص والتوزيع الجغرافي لها على المستوى الوطني؛تخصيص رقم وطني موحد لكل منتسب لمهنة من المهن المرتبطة بالعدالة، ما سيسير عمليات التبليغ وكذا تفادي بعض التصرفات التي يتم رصدها من قبيل انتحال الصفة، واستغلال صفة المتوفين منهم ومن توقف عن مزاولة النشاط المهني لسبب من الأسباب. كما أن المرجع سيوفر آليات حديثة للمديريات المهنية بالوزارة لتدبير الموارد البشرية لمنتسبي العدالة.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الأول: مشاريع البوابة المندمجة للولوج إلى العدالة في المغرب

2. الفضاءات الافتراضية لمنتسبي العدالة

توصيف المشروع	إجراءات تنزيل المشروع	الأطراف المتدخلة	الدعامات المواكبة	أفق الإنجاز
<ul style="list-style-type: none">• سهولة التواصل مع منتسبي العدالة، ما سيوفر الجهد والوقت، وكذا شفافية تدبير وتصريف الإجراءات المرتبطة بممارسة مهن منتسبي العدالة؛• توفير آليات لحسن التدبير والتتبع، وكذا توفير لوحات قيادة للمسؤولين المشرفين عن مراقبة مهام منتسبي العدالة؛• آلية للمرتفقين لتتبع الإجراءات المرتبطة بمصالحهم التي يتولى منتسبو العدالة تنفيذها؛• دمج مكونات الإدارة القضائية في تحسين جودة خدمات العدالة وتعزيز النجاعة القضائية وتقليص آجال المساطر والإجراءات؛• تسهيل العدالة في تحقيق مهمتها، وتلبية احتياجات المرتفقين بكفاءة وفعالية.	<ul style="list-style-type: none">• وضع تصورات أولية لإحداث منصات مندمجة أو بوابات لمساعدتي القضاء (العدول، الموثقين، المفوضين القضائيين...)• عقد اتفاقيات شراكة؛• تعميم منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين• تطوير فضاء افتراضي يضم بوابات إلكترونية خاصة بكل مهنة بتنسيق مع ممثلي الفئات المهنية المعنية؛• وضع خطة للتكوين؛• العمل على تنزيل التعديد القانوني للمادية الإجراءات القضائية التي تهم التبادل والتواصل الرقمي مع الفئات المهنية المعنية بالمشروع.	<ul style="list-style-type: none">• وزارة العدل• الجمعيات —• النقابات المهنية المعنية	<ul style="list-style-type: none">• الترصيد• التشريع• التجهيز• الامن• التكوين• التواصل	<p>-2021 2023</p>

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

البرنامج الأول: مشاريع البوابة المندمجة للولوج إلى العدالة في المغرب

3. الفضاء الافتراضي للمواطن

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021	<ul style="list-style-type: none">التجهيزالامنالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةالمجلس الأعلى للسلطة القضائيةرئاسة النيابة العامة	<ul style="list-style-type: none">عقنة عملية ترابط وتكامل قواعد البيانات الأساسية للإدارة القضائيةتحسين وظائف الفضاء الإلكتروني للمواطن وتجويد خدماتهوضع استراتيجية للتواصل مع المواطنين	<ul style="list-style-type: none">الارتقاء في التعامل مع المواطن كمرتفق، بإحداث فضاء خاص به، بمجرد تسجيل قضية، أو فتح ملف يهمله كمرتفق؛بناء تصور جديد في علاقة الإدارة بالمرتفق، حيث سيتمكنه الفضاء الخاص به في البوابة المندمجة، من تتبع الملفات والقضايا التي تهمله، والتوصل بالإشعارات والتبليغات، وكذا جميع المعلومات التي تهمة قضيته، ما من شأنه تعزيز الثقة بين المرتفق والإدارة؛تيسير الولوج للعدالة والقانون، الذي يعد أحد المبادئ الأساسية لفلسفة العدالة ؛تقليل كلفة الخدمات للمرتفقين بتمكينهم من منصة تواصلية توفر معطيات متنوعة مسطرية وإجرائية عبر الخط.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الأول: مشاريع البوابة المندمجة للولوج إلى العدالة في المغرب

4. فضاء الشكايات

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021	<ul style="list-style-type: none">الترصيدالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلرئاسة النيابة العامةوزارة الاقتصاد والماليةوإصلاح الادارة	<ul style="list-style-type: none">وضع تصور جديد لتدبير الشكايات عن بعد؛العمل على إحداث آلية جديدة لإلتقائية مختلف البوابات المختصة بتلقي الشكايات والتظلمات؛ربط فضاء الشكاية بمراكز النداء لوزارة العدل.	<ul style="list-style-type: none">تطوير موقع لتلقي الشكايات والتظلمات وتتبع مآلها، وذلك في إطار تعزيز قنوات التفاعل والتواصل بين الإدارة والمواطن؛إحداث آلية لإلتقائية جميع منصات التشكي والتظلم، بما في ذلك البوابة الوطنية للشكايات وبوابة الشكايات التابع لرئاسة النيابة العامة؛تمكين المواطن من آلية قانونية لحماية مصالحه وممتلكاته وحقوقه؛تعزيز الحقوق والحريات، وتكريس آليات دولة الحق والقانون.

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

البرنامج الأول: مشاريع البوابة المندمجة للولوج إلى العدالة في المغرب

5. فضاء السجل التجاري

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021-2022	<ul style="list-style-type: none">الترصيدالتشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصل	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجاريةوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي	<ul style="list-style-type: none">تجويد الخدمات المقدمة بواسطة المنصات الافتراضية المتعلقة بالتجار والمقاولاتربط منصة السجل التجاري بالمنصة الخاصة بإنشاء المقاولات عبر الخط	<ul style="list-style-type: none">رفع مستويات المغرب في تصنيف المؤسسات الدولية من حيث الشفافية والتخليق وتحسين مناخ الأعمال؛تجميع مختلف الخدمات التي تهم المقاول والتجار في بوابة واحدة، وكذا روابط خدمات أخرى سيما خدمة السجل التجاري المركزي، وسجل الضمانات المنقولة؛تقديم خدمات للتجار والمقاولات، بسرعة وفعالية وجودة؛توفير المعلومة للفاعلين الاقتصاديين، ما من شأنه دعم الثقة في الأعمال، والمعاملات التجارية، وتشجيع الاستثمار.

المجال الثاني: تبسيط الإجراءات والمساطر



البرنامج 2: تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق

4 مشاريع

التبليغ
الإلكتروني

الأداء
الإلكتروني

التوقيع
الإلكتروني

الأرشفة
الإلكترونية
للوّثائق

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الثاني: مشاريع تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق

6. الأرشفة الإلكترونية للوثائق

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021-2025	<ul style="list-style-type: none">الترصيدالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةالمجلس الأعلى السلطة القضائيةرئاسة النيابة العامة	<ul style="list-style-type: none">استغلال المركز الاحتياطي لحفظ المعطيات؛توفير تجهيزات ومعدات تقنية تستجيب لمتطلبات المرحلة؛توفير حلول معلوماتية جد متقدمة من قبيل الحوسبة السحابية cloud computing ، للتخزين الإلكتروني للملفات القضايا بجميع أنواعها.	<ul style="list-style-type: none">الانتقال بالملف القضائي، من ملف مادي بمستندات ورقية إلى ملف قضائي إلكتروني، وذلك بمسح ورقمنة جميع المستندات والمرفات؛تفعيل دور المكاتب الخلفية بالإدارة القضائية، وتشكيل خلايا للمسح الرقمي، والمعالجة الإلكترونية للمرفقات والمستندات؛استغلال الملفات الرقمية في تدبير الجلسات إلكترونيا، وكذا في التواصل الإلكتروني بين المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض؛الأرشفة الرقمية لملفات القضايا باستغلال حلول معلوماتية جد متقدمة؛رقمنة العقود التوثيقية.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الثاني: مشاريع تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق

7. التوقيع الإلكتروني

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021	<ul style="list-style-type: none">• الترصيد• التشريع• التجهيز• الامن• التكوين• التواصل• التعاون	<ul style="list-style-type: none">• وزارة العدل• محاكم المملكة• المجلس الأعلى للسلطة القضائية• رئاسة نيابة العامة• بريد المغرب	<ul style="list-style-type: none">• تعميم شهادات المصادقة الإلكترونية على القضاة والموظفين للمساعدة في توقيع الوثائق المستندات الإدارية والقضائية	<ul style="list-style-type: none">• دعم الثقة الرقمية، بإعطاء الحجية القانونية للوثائق الصادرة عن الإدارة• تسهيل التبادل الإلكتروني للوثائق والمستندات، بشكل مؤمن وسريع

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

البرنامج الثاني: مشاريع تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق

8. الأداء الإلكتروني

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021-2022	<ul style="list-style-type: none">الترصيدالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةمركز النقدياتصندوق الإيداع والتدبيرالخزينة العامة	<ul style="list-style-type: none">إمكانية ربط قنوات الأداء الإلكتروني بالمنصة الخاصة بالمحامين لاحتساب الرسوم؛تعميم تطبيقية الصناديق ب "المراكز القضائية".	<ul style="list-style-type: none">دعم مشروع لامادية تصريف الإجراءات بالإدارة القضائية؛تسريع عمليات تحصيل الأداءات والغرامات؛ضبط العمليات المحاسبية لمحاسبي الإدارة القضائية؛تفادي مختلف أخطار الأداء بواسطة العملة النقدية؛تسهيل عمليات المراقبة عن بعد للحسابات من طرف المصالح المختصة؛تأمين استمرارية الخدمة في العطل وأيام السبت والأحد؛مساعدة المحاسبين في حسن ضبط عمليات استيفاء الرسوم وتحصيل الغرامات.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الثاني: مشاريع تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق

9. التبليغ الإلكتروني

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021-2022	<ul style="list-style-type: none">التشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةالمجلس الأعلى للسلطة القضائيةرئاسة النيابة العامةالأطراف الحكوميةالماسكة لبيانات السجل الوطني للسكان والبطاقة الوطنية البيومترية	<ul style="list-style-type: none">استكمال مشروع التواصل الرقمي بين الإدارة القضائية والمفوضين القضائيين؛اعتماد التبليغ الإلكتروني للاستدعاءات ومختلف التبليغات مع المحامين، بعد تقييده القانوني؛استغلال قاعدة معطيات السجل الوطني للسكان، والبطاقة الوطنية البيومترية لضبط العناوين، بالاتفاق وشراكة مع الإدارات الماسكة للقاعدة المعطيات المذكورة.	<ul style="list-style-type: none">يهدف المشروع إلى المساهمة في حل معضلة التبليغ القضائي، الذي يعد واحد من الأسباب التي تساهم في عدم البت في القضايا داخل أجل معقول؛ضبط العناوين باستغلال منصات الوكالة الوطنية للسجلات التي سيتم إحداثها بموجب مشروع القانون رقم 72.18، وذلك بتشاور مع جميع الجهات المتدخلة بما في ذلك قاعدة بيانات العناوين للبطاقة الوطنية البيومترية الممسوكة من طرف مصالح المديرية العامة للأمن الوطني؛عصرنة مهام جهاز المفوض القضائي؛المساهمة في عقلنة الزمن القضائي وتقليص الآجال.

المجال الثاني: تبسيط الإجراءات والمساطر



البرنامج 3: التدبير اللامادي للملف القضائي

3 مشاريع

ملف قضاء الحكم
الالكتروني

ملف النيابة العامة
الالكتروني

الرقم الوطني
الالكتروني للملفات
القضائية

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الثالث: مشاريع التدبير اللامادي للملف القضائي

10. الرقم الوطني الإلكتروني للملفات القضائية

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021-2022	<ul style="list-style-type: none">الترصيدالتجهيزالامنالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةالمجلس الأعلى للسلطة القضائيةرئاسة نيابة العامة	<ul style="list-style-type: none">تطوير آلية لتتبع الإلكتروني لمسار الملف المادي للقضايا من التسجيل إلى التنفيذ	<ul style="list-style-type: none">الملف القضائي أرقام عديدة ومختلفة مرتبطة بمختلف مراحل الإجراءات، ومن شأن الرقم الوطني تجميع جميع الأرقام في مرجع واحد (رقم الشكاية / رقم المحضر/ رقم القضية/ رقم التبليغ/ رقم التنفيذ/ الرقم على مستوى الاستئناف/ رقم على مستوى محكمة النقض...);عقلنة تدبير الملفات وحسن تدبير الإجراءات والوصول إلى المعلومة بشكل دقيق.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الثالث: مشاريع التدبير اللامادي للملف القضائي

11. ملف النيابة العامة الإلكتروني

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
-2021 2022	<ul style="list-style-type: none">التشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةالنيابات العامةرئاسة نيابة العامة	<ul style="list-style-type: none">عقد اجتماعات للتنسيق مع رئاسة النيابة العامة؛تطوير آلية معلوماتية لتجميع بيانات القضايا حسب كل محكمة، لتسهيل الأمور لخدمة النيابة العامة في تدبير وتصريف العمل اليومي، بيسر ودقة؛ربط ملف النيابة العامة، بالملفات المرتبطة بالقضية.	<ul style="list-style-type: none">بالنظر إلى خصوصية عمل النيابة العامة، وسرية بعض البيانات والمعلومات خاصة على مستوى التحقيق الإعدادي، يحدث ملف إلكتروني خاص بقضاة النيابة العامة، يتضمن رزنامة الوثائق، وملفات تتبع، وفضاء خاص بتدبير التعليمات؛إمكانية تدبير الملفات عن بعد، خاصة على مستوى تدبير مساطر التقديم والتلبس؛تتبع ملفات التحقيق، وتدبير ملتزمات إلى قاضي التحقيق.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الثالث: مشاريع التدبير اللامادي للملف القضائي

12. ملف قضاء الحكم الإلكتروني

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021-2022	<ul style="list-style-type: none">التشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةالمجلس الأعلى للسلطة القضائية	<ul style="list-style-type: none">عقد اجتماعات للتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛وضع تصورات لتطوير آلية معلوماتية لتجميع ملفات القضايا حسب كل محكمة، لتسهيل المأمورية للسادة القضاة للبت في القضايا المعروضة عليهم.	<ul style="list-style-type: none">ملف إلكتروني يتضمن معلومات شاملة حول القضية، ووضعية تبايغها، وأداء الوجيبة القضائية، والاطلاع على المذكرات والمذكرات الجوابية والتعقيبية؛إمكانية تدبير الملفات عن بعد، والولوج إلى مستندات ومرفقات كل قضية؛التوثيق الإلكتروني لمختلف الوثائق المرتبطة بالملف والدفوعات والتقارير وكل ما يروج داخل الجلسة والسجلات بطريقة إلكترونية.

المجال الثالث: التقاضي عن بعد



البرنامج 4: اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات

5 مشاريع

محاضر
الجلسات
الإلكترونية

الجلسات
عن بعد

المكتب
الافتراضي
لكتابة الضبط

المكتب
الافتراضي
للنيابة
العامة

المكتب
الافتراضي
للقاضي

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

البرنامج الرابع: مشاريع اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات

13. المكتب الافتراضي للقاضي

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2022-2023	<ul style="list-style-type: none">التشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلالمجلس الأعلى للسلطة القضائيةمحاكم المملكة	<ul style="list-style-type: none">وضع تصور لمشروع مكتب افتراضي خاص بكل قاضي؛العمل على تطوير المكتب الافتراضي وتعميمه؛ربط المكتب الافتراضي بملفات القضايا الإلكترونيةتكوين ومواكبة القضاة في استعمال المكتب الافتراضي	<ul style="list-style-type: none">تدبير الملفات وتوزيعها حسب القضاة المكلفين أو المقررين؛الولوج إلى الملفات الإلكترونية بمختلف مستنداتها ووثائقها حسب كل قاضي، وتدبير الجلسات ، والاطلاع على مختلف المذكرات والملتمسات؛محاضر جلسات رقمية، والتوقيع عليها رقميا؛إمكانية الاشتغال عن بعد؛نماذج شبه جاهزة للمساعدة وريح الوقت في تحرير مسودات المقررات؛مكتبة قانونية، رهن إشارة القضاة، لتسهيل الوصول الى التقعيد القانوني للنوازل والقضايا؛نماذج اجتهادات قضايا مماثلة للاستفادة من تجارب محاكم أخرى.

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

البرنامج الرابع: مشاريع اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات

14. المكتب الافتراضي للنيابة العامة

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2022-2023	<ul style="list-style-type: none">التشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةرئاسة النيابة العامة	<ul style="list-style-type: none">وضع تصور لمشروع مكتب افتراضي خاص لقضاة النيابة العامة؛العمل على تطوير المكتب الافتراضي وتعميمهربط المكتب الافتراضي بملفات القضايا الإلكترونيةتكوين ومواكبة قضاة النيابة العامة في استعمال المكتب الافتراضي	<ul style="list-style-type: none">تدبير ملفات النيابة العامة، حسب نوع القضايا والتخصص (السير، المخالفات، التعمير، التلبس، قضايا الأسرة وإهمالها، الشيك...)تدبير محاضر الاستئناف، ومختلف قرارات النيابة العامة والانايات والتعليمات؛تدبير عمليات التواصل الإلكتروني بين قضاء التحقيق والنيابة العامة والمحكمة؛تدبير عمليات التواصل مع ضباط الشرطة القضائية

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

البرنامج الرابع: مشاريع اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات

15. المكتب الافتراضي لكتابة الضبط

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
-2022 2023	<ul style="list-style-type: none">التشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةالمجلس الأعلى للسلطة القضائيةرئاسة النيابة العامة	<ul style="list-style-type: none">وضع تصور لمشروع مكتب افتراضي خاص لكتابة الضبط؛العمل على تطوير المكتب الافتراضي وتعميمه؛ربط المكتب الافتراضي بملفات القضايا الإلكترونية؛تكوين موظفي كتابة الضبط.	<ul style="list-style-type: none">توزيع ملفات الجلسات حسب الشعب والمكاتب؛توزيع الملفات حسب كتاب الجلسات؛تحرير محاضر الجلسات؛تضمين وضعية تبايع الاستدعاءات؛تضمين المقررات والأحكام.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الرابع: مشاريع اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات

16. الجلسات عن بعد

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2022-2020	<ul style="list-style-type: none">الترصيدالتشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةالمجلس الأعلى للسلطة القضائيةرئاسة النيابة العامةالمنشورية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	<ul style="list-style-type: none">تعميم تقنية التواصل السمعي البصريتجويد الربط البيني بين السجون والمحاكم	<ul style="list-style-type: none">الاستماع إلى السجناء عن بعد من المؤسسات السجنية؛تجنب مخاطر تنقل بعض الفئات من السجناء، سواء لدواعي أمنية أو صحية؛تنفيذ انابات الاستماع إلى الشهود والمصرحين القاطنين خارج نفوذ المحكمة والذين يتعذر عليهم التنقل إلى المحكمة وذلك عن بعد انطلاقا من قاعة جلسات محكمة أخرى؛إمكانية تنفيذ الانابات الدولية المتعلقة بالاستماع إلى الشهود والمصرحين من دول أخرى التي تربطها بالمغرب اتفاقيات تعاون قضائي.

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

البرنامج الرابع: مشاريع اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات

17. محاضر الجلسات الإلكترونية

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2020-2024	<ul style="list-style-type: none">التشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةالمجلس الأعلى للسلطة القضائيةرئاسة النيابة العامة	<ul style="list-style-type: none">وضع أرضية لإنجاز دراسة مشروع لرقمنة وقائع الجلساتتنفيذ المشروع بشراكة مع شركات متخصصة في المجال	مساعدة كاتب الضبط في المعالجة الرقمية والتحرير الإلكتروني لوقائع الجلسات بواسطة أجهزة وبرامج قارئة الصوت وتحويله إلى كتابة، وما لذلك من أهمية في عملية الضبط والدقة، وتحرير جميع الوقائع وما راج في الجلسة بشكل دقيق ومضبوط.

المجال الثاني: تبسيط الإجراءات والمساطر



البرنامج 5: رقمنة المقررات القضائية الالكترونية وتنفيذها

3 مشاريع

ملف التنفيذ
الإلكتروني
للأحكام السالبة
للحرية

ملف التنفيذ
الإلكتروني
لتحصيل الغرامات
والإدانات النقدية

ملف التنفيذ
الإلكتروني

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الخامس: مشاريع رقمنة المقررات القضائية وتنفيذها

18. ملف التنفيذ الإلكتروني

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2022-2025	<ul style="list-style-type: none">التشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدل- محاكم المملكةنقابات هيئات المحامينهيئة المفوضين القضائيينشركات التأمينالخزينة العامة	<ul style="list-style-type: none">القيام بدراسة حول مختلف جوانب مشروع لتقديم طلبات التنفيذ على الشركات إلكترونياتطوير وتجويد منصات رقمية للربط بين مختلف المتدخلين في عملية التنفيذ	<ul style="list-style-type: none">إحداث منصة معلوماتية؛البدء بالتنفيذ الإلكتروني على شركات التأمين فيما يتعلق بتعويضات حوادث السير وحوادث الشغل، وكذا الإدارات العمومية والجماعات الترابية؛إمكانية ربط المنصة، بفضاء المحامين لتتبع تنفيذ الأحكام المرتبطة بالقضايا التي يتولون الانابة عنها؛الربط مع منصة المفوضين القضائيين لتتبع تنفيذ الأحكام التي يتولى المفوضون القضائيون تنفيذها؛الربط بمصالح الخزينة العامة للمملكة فيما يتعلق بقضايا الحجز ما لدى الغير في قضايا النفقة، والقضايا التي لها علاقة بالاقطاع من المنبع؛

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

البرنامج الخامس: مشاريع رقمنة المقررات القضائية وتنفيذها

19. ملف التنفيذ الإلكتروني لتحصيل الغرامات والإدانات

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2023	<ul style="list-style-type: none">التشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلمحاكم المملكةالخزينة العامة للمملكةمركز النقديات	<ul style="list-style-type: none">توسيع مجال استيفاء وتحصيل الغرامات إلكترونياً؛استغلال مختلف منصات الأداء الإلكتروني لاستيفاء الغرامات الشبائيك البنكية، منصات وزارة العدل.	<ul style="list-style-type: none">الربط مع مصالح الخزينة العامة للمملكة؛تعزيز الأداء الإلكتروني للغرامات عبر مختلف المنصات.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج الخامس: مشاريع رقمنة المقررات القضائية وتنفيذها

20. ملف التنفيذ الإلكتروني للأحكام السالبة للحرية

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2022-2025	<ul style="list-style-type: none">التشريعالتجهيزالامنالتكوينالتواصلالتعاون	<ul style="list-style-type: none">وزارة العدلالمجلس الأعلى للسلطة القضائيةرئاسة النيابة العامةمحاكم المملكةالمنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماجالضابطة القضائية	<ul style="list-style-type: none">تعزيز الربط الإلكتروني بين الإدارة القضائية والمؤسسات السجنية؛الربط بين النيابة العامة وقضاة تنفيذ العقوبات والضابطة القضائية لتدبير ملفات الإكراه البدني؛تدبير بطائق الاعتقال إلكترونيًا مع جميع المؤسسات المتدخلة.	<ul style="list-style-type: none">الربط مع المؤسسات السجنية، وكذا الضابطة القضائية، المكلفة بتنفيذ الأحكام السالبة للحرية؛توسيع المشروع ليشمل المراقبة القضائية بواسطة السوار الإلكتروني،

المجال الرابع: نشر المعلومة القانونية والقضائية



البرنامج 6: نشر المعلومة القانونية والقضائية

2 مشاريع

المنصة المساعدة
على اتخاذ القرار

منصة نشر القوانين
والمقررات القضائية

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

البرنامج السادس: نشر المعلومة القضائية والقانونية

21. منصة نشر القوانين والمقررات القضائية

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021-2022	<ul style="list-style-type: none">• الترصيد• التشريع• التجهيز• الامن• التكوين• التواصل• التعاون	<ul style="list-style-type: none">• وزارة العدل• المجلس الأعلى للسلطة القضائية• محاكم المملكة	<ul style="list-style-type: none">• تطوير منصة معلوماتية لنشر القوانين والمقررات القضائية• تجميع النصوص القانونية وجعل المحتوى الإلكتروني متاحا باللغتين العربية والفرنسية، وتطويره وتحسينه باستمرار.• تأسيس خلية لتوضيب وتجميع الأحكام والقرارات الصادرة عن مختلف محاكم المملكة، و العمل على نشرها بالبوابة الإلكترونية مجانا مع احترام حماية للمعطيات الشخصية للمتقاضين تطبيقا لمقتضيات (القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي).	<ul style="list-style-type: none">• تعميم المعلومة القانونية والقضائية ووضعها رهن إشارة العموم؛• تمكين المرتفقين من الاطلاع على النصوص القانونية في صيغة الجريدة الرسمية أوفي صيغة نصوص معالجة يمكن تحميلها؛• إتاحة فضاء للنقاش بين المهتمين بالعلوم القانونية عبر منتدى إلكتروني للحوار يمكن من تبادل الآراء ووجهات النظر؛• نشر الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية عبر الخط وبالمجان لفائدة لمهنيي القضاء والباحثين والعموم.

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

البرنامج السادس: نشر المعلومة القضائية والقانونية

22. المنصة المساعدة على اتخاذ القرار

أفق الإنجاز	الدعامات المواكبة	الأطراف المتدخلة	إجراءات تنزيل المشروع	توصيف المشروع
2021	<ul style="list-style-type: none">• الترصيد• التجهيز• الامن• التكوين• التواصل• التعاون	<ul style="list-style-type: none">• وزارة العدل• المجلس الأعلى للسلطة القضائية• رئاسة النيابة العامة• محاكم المملكة	<ul style="list-style-type: none">• ترسيم وتوحيد تعاريف المؤشرات في إطار دليل عملي موحد.• المشروع في استغلال المؤشرات على مستوى محاكم نموذجية.	<p>يهدف هذا المشروع لتعزيز وتحديث النشاط الإحصائي لمنظومة العدالة من خلال إنشاء منصة لذكاء الأعمال تشمل تقارير و لوحات قيادة توضع رهن إشارة متخذي القرار و صانعي السياسات باعتبارها أداة تشخيصية تسمح لهم بمعرفة الوضع الحقيقي وصحة الإدارة القضائية وذلك في أفق استخدامها كآلية لتجويد عمل منظومة القضاء ببلادنا.</p>

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

2025	2024	2023	2022	2021
				1. المرجع الوطني الإلكتروني لمنتسبي العدالة
				2. الفضاءات الافتراضية لمنتسبي العدالة
				3. الفضاء الافتراضي للمواطن
				4. فضاء الشكايات
				5. فضاء السجل التجاري
				6. الأرشفة الإلكترونية للوثائق
				7. التوقيع الإلكتروني
				8. الأداء الإلكتروني
				9. التبليغ الإلكتروني
				10. الرقم الوطني الإلكتروني للملفات القضائية
				11. ملف النيابة العامة الإلكتروني
				12. ملف قضاء الحكم الإلكتروني
				13. المكتب الافتراضي للقاضي
				14. المكتب الافتراضي للنيابة العامة
				15. المكتب الافتراضي لكتابة الضبط
				16. الجلسات عن بعد
				17. محاضر الجلسات الإلكترونية
				18. ملف التنفيذ الإلكتروني
				19. ملف التنفيذ الإلكتروني لتحصيل الغرامات والادانات النقدية
				20. ملف التنفيذ الإلكتروني للأحكام السالبة للحرية
				21. منصة نشر القوانين والمقررات القضائية

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

ثامنا: الدعائم الأساسية للتحول الرقمي للعدالة



المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

يرتكز التحول الرقمي للعدالة على دعائم أساسية، ويتعلق الأمر بالإجراءات والعمليات الأفقية التي من شأنها إنجاح المخطط الرقمي وإنجاز المشاريع المبرمجة وبالتالي بلوغ الأهداف المتوخاة من خلالها؛

فبالإضافة الى تحيين وإعداد النصوص القانونية المواكبة، فإن هذه الدعائم من شأنها تعزيز وتقوية البنى التحتية وإثراء هذه البرامج وتتبعها والاستفادة من الممارسات الفضلى وتكوين المتدخلين وتوعيتهم والتواصل معهم بالوسائل المتاحة.

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

1. الترصيد

2. التشريع

3. التجهيز

4. التأمين

5. التكوين

6. التواصل

7. التعاون

8. التقييم

الدعائم
الأساسية
للتحول
الرقمي

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

ثامنا: الدعائم الأساسية للتحول الرقمي للعدالة

1. الترصيد:

التطبيقات المعتمدة بالمحاكم

S@J2 Civil

تدبير القضايا المدنية

**Gestion des caisses
des tribunaux**

تدبير صناديق المحاكم

**Gestion du casier
judiciaire**

تدبير السجل العدلي
الرقمي

S@J1 Pénal

تدبير القضايا الجزائية

**Gestion du registre
de commerce**

تدبير السجل التجاري

**Traitement des
infractions par
radar fixe**

معالجة المخالفات
بواسطة الرادار الثابت

S@J1 Extension

برنامج المراقبة

التطبيقات المعتمدة من طرف المهنيين والعموم

بوابة

mahakim.ma

Services judiciaires en ligne
الخدمات القضائية عبر الإنترنت

E-services

خدمات إلكترونية

Dépôt des états de synthèse
إيداع القوائم التركيبية

Portail ADALA

بوابة عدالة

**Plateforme d'échange
avec les avocats**

منصة التبادل مع المحامين

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

ثامنا: الدعائم الأساسية للتحول الرقمي للعدالة

2- التشريع:

- إنّ المجال التشريعي من أهمّ الدعائم المعتمدة في تثبيت أركان التحول الرقمي في مجال العدالة، وهو يُتوخى من خلاله:
- إضفاء الصبغة القانونية على ما استجد على مستوى استعمال التقنيات الحديثة في تصريف الأشغال المنوطة بمرفق القضاء، ولاسيما منها ما تعلق بالتقاضي عن بُعد، كما هو الشأن بالنسبة لتقديم الشكايات، أو تسجيل الدعاوى وأداء الرسوم القضائية، أو تبليغ الأطراف وتبادل المذكرات، أو تحصيل الغرامات والإدانات، أو التواصل مع مساعدي القضاء، أو غير ذلك من المهام التي يتطلب التحول الرقمي انتقالها من الواقع المادي الملموس إلى الواقع اللامادي، وسيتم ذلك من خلال تعديل حوالي خمسين مادة من مقتضيات قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية؛
 - توفير الحماية القانونية الجنائية للمحكمة الرقمية بكل مقوماتها، مع ما يتطلّب ذلك من تدخّل سواء على مستوى التجريم أو العقاب، وبالشكل الذي يكون مستوعبا لكل المتغيّرات التي يعرفها المجال الرقمي، من خلال تعديل مقتضيات القانون الجنائي.

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

ثامنا: الدعائم الأساسية للتحول الرقمي للعدالة

3. التجهيز

إحدى أهم الدعائم الأساسية لإنجاح التحول الرقمي تتمثل في تعزيز وتقوية البنية التحتية المعلوماتية لاستيعاب جل الأنظمة الإلكترونية والمنصات الرقمية لمجال العدالة.

يهدف البرنامج إلى إنشاء مركز بيانات DataCenter ذو معايير دولية يحترم كل الشروط التقنية لتوفير جاهزية النظام المعلوماتي

تقوية طاقة الاستيعاب لتخزين جل المعطيات المتداولة والحرص على تخزينها وأرشفتها

إعداد البنية التحتية التقنية الضرورية لاستيعاب كافة المستعملين وتمكينهم من هوية معلوماتية وحيدة داخل المنظومة المعلوماتية

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

ثامنا: الدعائم الأساسية للتحول الرقمي للعدالة

4. التامين

مع تنامي الهجمات الإلكترونية، وتماشيا مع الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بحماية نظم المعلومات ونظرا لطبيعة المعطيات وحساسيتها وسريتها في بعض الأحيان، أصبح لزاما تعزيز المنظومة المعلوماتية بتوفير الوسائل التكنولوجية المتعلقة بالحماية والتي تهم الجدران النارية (Firewall)، والجدران النارية التطبيقية (WAF)، و مضادات الفيروسات.

إحداث وحدة اليقظة والتصدي والتدخل (SOC) من أجل صد الهجمات الإلكترونية والحيولة دون انتشارها في قلب نظم المعلومات، وتفعيل مبدأ المرونة السيبرانية أي التدخل قبل الهجوم أو تخفيف الأضرار بعد الهجوم.

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

ثامنا: الدعائم الأساسية للتحول الرقمي للعدالة

5. التكوين:

إذا كان التحول الرقمي لا مناص منه لتحقيق مستويات متقدمة من النجاعة والضبط في مجال العدالة برمتها، فإنّ التكوين دعامة أساسية لا غنى عنها لتأهيل الموارد البشرية التي يُنَاط بها التنزيل السليم لبرامج التحول الرقمي، الشيء الذي يتطلب:

- تفعيل مخطّط للتكوين المستمر تستهدف كل الفئات المهنية المعنية بمشاريع التحول الرقمي، بهدف اكتساب المهارات الضرورية التي تتناسب وطبيعة البرامج المعتمدة والتقنيات المستعملة، وبما يتلاءم مع طبيعة التدخّل الرقمي لكل فئة على حدة وطبيعة المهام المنوطة بها على هذا المستوى؛
- تفعيل مخطّط للتكوين التخصصي، تستهدف مواقع العمل التي تتسم بمستوى معيّن من الدقة والتخصّص تتلاءم مع الحاجة إليها؛
- تفعيل مخطّط للمواكبة والتتبع لرصد مكامن الخلل حيثما وُجدت قصد تجاوزها وأيضاً للوقوف على المقترحات المرتبطة بالممارسات الفضلى قصد العمل على تطويرها رقمياً.

المخطط التوجيهي للتحوّل الرقمي للعدالة

ثامنا: الدعائم الأساسية للتحوّل الرقمي للعدالة

6. التواصل:

تتوخّى الدعامة التواصلية للمخطط التوجيهي للتحوّل الرقمي للعدالة التعريف بالمخطط وإبراز إيجابياته وإظهار مزاياه، في سياق التعبئة الشاملة للانخراط في إنجازه وذلك من خلال:

- وضع المخطط التوجيهي للتحوّل الرقمي للعدالة رهن إشارة جميع مكونات منظومة العدالة والمهتمين بشؤونها وعموم المواطنين مع اعتماد كل وسائل التواصل والاتصال للتعريف به؛
- توسيع مجال الاستشارة في تدبير مراحل تنزيل هذا المخطط التوجيهي بإشراك كلّ مهني منظومة العدالة والمهتمين بشؤونها سواء كانوا من المتدخلين المباشرين أو غير المباشرين، وذلك لضمان انخراط الجميع في تنزيل المشاريع المتعلقة به وتحقيق الأهداف المتوخاة منه.

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

ثامنًا: الدعائم الأساسية للتحول الرقمي للعدالة

7. التعاون:

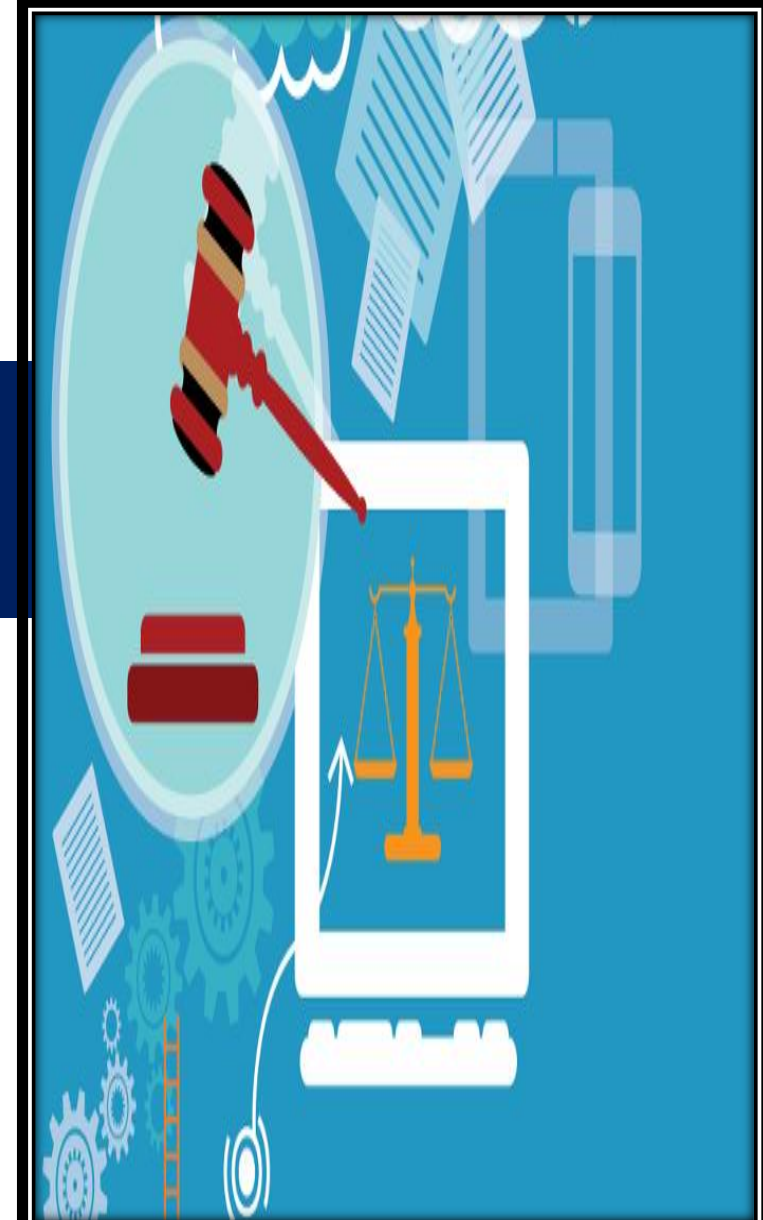
- إنّ شمولية مشروع التحول الرقمي ودقّته والأهداف الكبرى التي يُتوخى تحقيقها من خلاله، تجعل من التعاون دعامة أساسية من دعائمه، تتطلب:
- تجنّب كل المتدخلين المباشرين في تدبير مرفق العدالة بما يحقّق توحيد الرؤى والتصورات، والتوافق حول البرامج والتطبيقات، والتأهّب لتجاوز كلّ العراقيل والصعوبات؛
 - الانفتاح على التجارب الدولية الرائدة في مجال الرقمنة قصد الاستفادة مما راكمته من نجاحات وتجنّب مع اعترضها من إخفاقات؛
 - التعاون مع الدول الشقيقة ذات التجارب المتقاربة على مستوى العدالة أو ذات القواسم المشتركة، والعمل على التطوير المشترك لمجالات التحول الرقمي وتقنيات تحديث منظومة العدالة؛
 - عقد شراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية التي يمكن أن تُسهم في تقوية أو تطوير مسار التحوّل الرقمي للعدالة بالمغرب.

ثامنا: الدعائم الأساسية للتحول الرقمي للعدالة

8. التقييم:

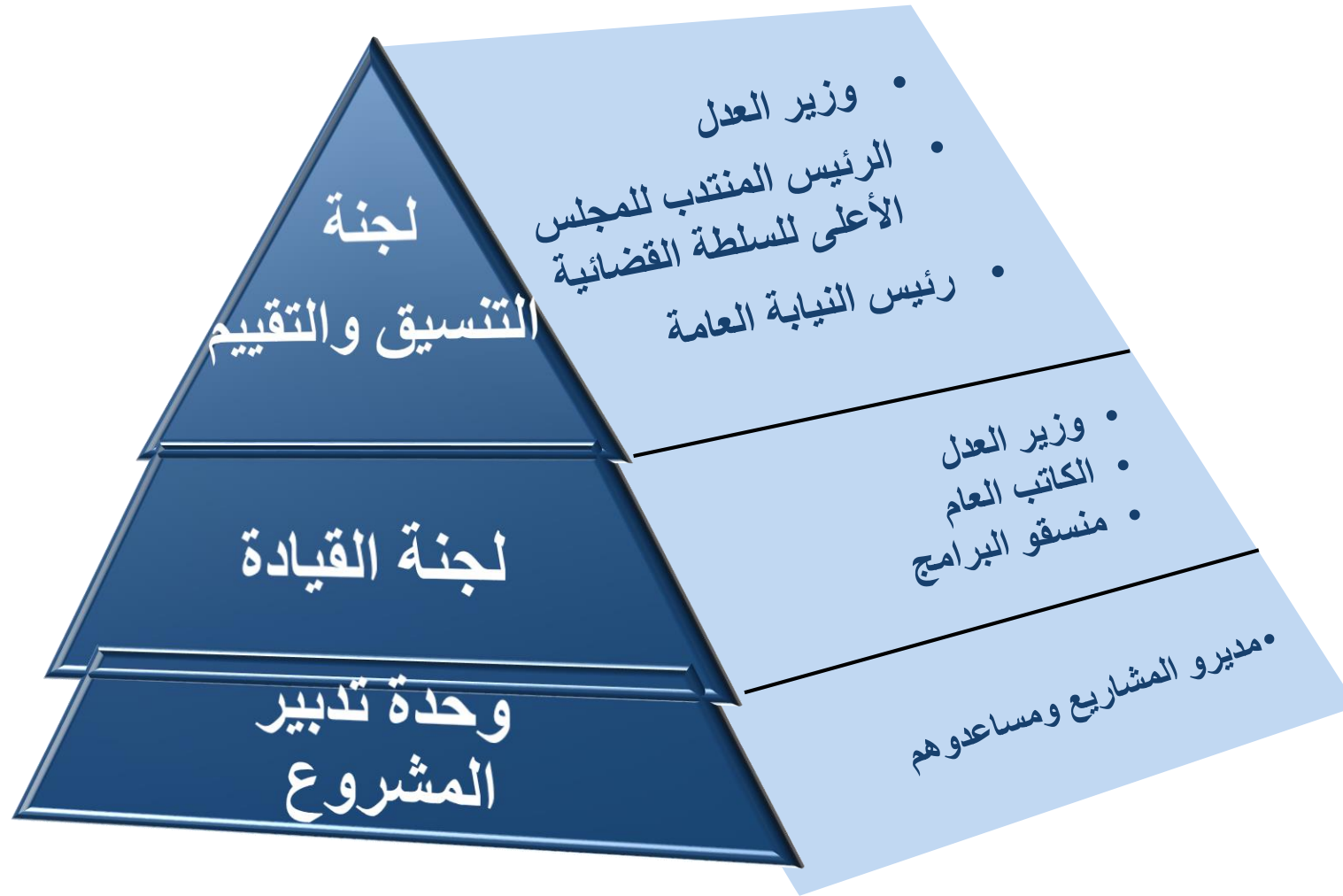
تخول هذه الدعامة ضمان المواكبة المستمرة لكل البرامج والمشاريع المندرجة بالمخطط الرقمي للعدالة، بالشكل الذي يتسنى معه تحقيق الأهداف المتوخاة منها في كل مرحلة من مراحل إنجازها، وتجاوز العوائق و الصعوبات التي قد تعترض التقدم في تنزيلها وإيجاد الحلول لما يمكن أن يفرزه الواقع العملي من إشكالات، وذلك إلى حين الوقوف على الخلاصات النهائية الإيجابية المستخلصة من التنزيل الأمثل لتلك البرامج والمشاريع.

تاسعا: آليات الحكامة



المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

تاسعا : آليات الحكامة



المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

لجنة التنسيق والتقييم

التركيبة:

- وزير العدل
- الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية
- رئيس النيابة العامة

تواتر الاجتماعات:

- عند الطلب
- عند إعداد التخطيط الاستراتيجي لمشروع التحويل الرقمي لمنظومة العدالة

المهام والمسؤوليات:

- الموافقة على حقيبة مشاريع نظم المعلومات وخطط العمل المبرمجة؛
- مراقبة تنفيذ مشاريع نظم المعلومات الاستراتيجية
- ضمان مواءمة الاستراتيجية المهنية واستراتيجية نظم المعلومات.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

لجنة الإشراف والتقييم

التركيبة:

- وزير العدل
- الكاتب العام
- المفتش العام
- المديرون
- المركزيون

تواتر الاجتماعات:

- في بداية المشاريع؛
- في نهاية كل
- مرحلة وقبل بداية
- المرحلة الموالية؛
- في نهاية المشاريع.

المهام والمسؤوليات:

- المصادقة على التوجهات المتخذة ؛
- التحقق و المصادقة على الأهداف ، والإجراءات التي يتعين تنفيذها ، والمواعيد النهائية للانجاز ، فضلا عن المخرجات المتعلقة بكل مرحل؛
- المراقبة الشاملة لجودة المشروع ، والتحقق من النتائج، والمصادقة النهائية على المشروع ؛
- إجراء عمليات التحكيم اللازمة أثناء المشروع ؛
- تحليل معوقات المشروع والبت في التدابير المناسبة للتغلب عليها؛
- اتخاذ القرارات النهائية و اصدار أوامر التوقف.

المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

وحدة إدارة المشروع

التركيبة:

- مدير المشروع
- المسؤولون المهنيون والعملاء وممثلو مقدمي الخدمات الخارجية للمشروع

تواتر الاجتماعات:

- عند الطلب
- بمبادرة من لجنة القيادة أو مدير المشروع

المهام والمسؤوليات:

- مراقبة تنفيذ الإنجازات والخدمات الخارجي؛
- التأكد من أن مدير المشروع يفهم توجيهات لجنة القيادة؛
- فحص المخرجات المؤقتة وتقديم الملاحظات إلى مدير المشروع؛
- إبداء الرأي في المخرجات للجنة القيادة للموافقة عليها؛
- اتخاذ القرارات النهائية و إصدار أوامر التوقف.

المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

عاشرا: **حقيبة المشاريع**



المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة

عاشرا: حقيبة المشاريع

اعداد مديرو المشاريع تحت اشراف منسقي البرامج
لحقيبة تحتوي البطاقات التفصيلية للمشاريع من حيث
التدابير، المراحل، المؤشرات



المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة

شكرا على انتباهكم

